بين ٧٠٠٠ ــ ١٤٠٠٠ دولار، هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢). ولتشجيع اللاجئين على الشراء، اتفقت اسرائيل مع الاونروا على تقديم مساعدات مالية لهم، بحيث تدفع اسرائيل لكل عائلة الف ليرة لبنانية، وتدفع الاونروا أربعة آلاف، ويبقى ألفا ليرة يدفعها المشتري. إلا إن السكان رفضوا أيضاً هذا العرض، وفضلوا البدء ببناء بيوتهم بأنفسهم، أو ترميمها، بعد حصولهم على نحو ٢٠ كيساً من الاسمنت لكل عائلة، من الاونروا واسرائيل (مناحيم هوروفيتس، المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٨). وتذكر المصادر الاسرائيلية أن هنالك سببين أساسيين وراء رفض اللاجئين شراء المساكن الجاهزة من اسرائيل: الأول هو مشكلة الاراضي في المخيمات التي تعود ملكيتها الى اللبنانيين، وهؤلاء يطالبون باستعادتها وعدم البناء عليها، «وإذا ما عاد آلاف اللاجئين من شمال لبنان الى المخيمات في الجنوب، وأطلق سراح آلاف المعتقلين من معسكر أنصار، ستحدث مشكلة خطيرة بالنسبة للأراضي المعدة للبناء داخل المخيمات. وعلينا أن نفترض أن إسرائيل لن تكون موجودة عندئذ في لبنان، ويصعب تقدير ما قد يحدث» (غابي زوهار، عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٦). وعلم في اسرائيل أيضاً «ان أصحاب الاراضي والأبنية في جنوب لبنان، بدأوا يهددون اللاجئين الفلسطينيين، الذين يقيمون على ممتلكاتهم، مطالبين إياهم باخلائها طوعاً قبل أن ينفذوا ضدهم أعمال عنف. والحديث يجري حول قطع من الأرض وميان استولى عليها الفلسطينيون قبل ٣٤ سنة عند قدومهم الى لبنان، او أبنية استولوا عليها أثناء جلائهم عن المخيمات المدمرة. وتوجه أصحاب هذه الممتلكات الى ممثل الاونروا في الجنوب، والى الوزير مريدور، الذي رد بأن الفلسطينيين في الجنوب يتمتعون بحماية كاملة من الجيش الاسرائيلي، طالما أنه موجود في المنطقة» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٢/١٢/٩).

والسبب الثاني الذي يردع الفلسطينيين عن شراء المساكن الجاهزة من اسرائيل ــ حسب قول مصادرها ــ مرتبط بعدم تأكدهم من سياسة الحكومة اللبنانية تجاههم بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي. «فالسلطات اللبنانية تؤكد رغبتها في إبعاد جميع الغرباء الموجودين في شكل غير شرعي عن لبنان، وقد تقوم بعملية تطهير واسعة داخل المخيمات، وتحديد البناء داخلها. ويبدو في هذه اللحظة أن مصلحة الحكومة الاسرائيلية متطابقة مع مصلحة السلطة اللبنانية ــ في إخضاع الفلسطينيين، وحصرهم داخل اطار ضيق ومحدود. لذلك ينبغي الافتراض أن حكومة اسرائيل ستوافق بصمت (وربما تعطي أيضاً توجيهات واضحة...) حول تجميد [عدد] الفلسطينيين في جنوب لبنان» (غابي زوهار، عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٦).

ومهما يكن، يبدو أن اسرائيل مرتبكة حتى الآن في شأن سياستها الخاصة بهذه القضية. فهي من جهة تعلن أن بقاء مخيمات اللاجئين، وعودة سكانها الى حياتهم الطبيعية، يتعارضان مع مصلحتها الأمنية. وحسب اعتراف مريدور «فان حكومته تريد أن تراهم بعيداً عن حدودها، لان وجودهم سيتيح ولو بنسبة واحد بالمائة، عودة م.ت.ف. الى تنظيم نفسها من جديد داخل المخيمات. لهذا كان من الطبيعي إزالتها، وبناء مجمعات سكنية لسكانها قرب المدن الكبيرة، بحيث يستوعب كل مجمع ما بين ٣٠٠ ــ ٤٠٠ عائلة فلسطينية، يمكنها أن تجد هنالك فرص عمل، وتتخلص من الفقر والانحطاط، والسكن ثلاثة أجيال في مخيم واحد.. وعندها تصبح هذه العائلات أقل قبولاً بدعاوة م.ت.ف. ومحاولات جرها للقيام بنشاطات معادية لاسرائيل» (ر.إ.إ.، العدد ١٠٢٧٢٥ ــ ١٩٨٢/١١/٨، ص ٢٣). ومن جهة أخرى، تحاول إسرائيل دفع اللاجئين إلى ترتيب أوضاعهم داخل المخيمات عن طريق بناء بيوتهم وترميمها، أو شراء مساكن جاهزة من شركاتها وبمساعدتها ويبدو أن الدافع الاساسي هو محاولة تفادي الضرر الاعلامي في وسائل الاعلام العالمية، ومحاولة تحسين مظهرها الذي تشوه جداً خلال الحرب، في نظر الرأي العام الدولي. فاسرائيل المسؤولة قانونيا عن وضع اللاجئين في الجنوب، حسب معاهدة جنيف، لا تستطيع تجاهل وضعهم، حتى وان كانت راغبة في ذلك، وبالأخص بعد مجزرة صبرا وشاتيلا، وما يتهددهم من مجازر مماثلة قد تنفذ ضدهم في ظل الوجود الاسرائيلي.

ويبدو أن خوف الفلسطينيين في الجنوب من الكتائب وميليشيات حداد هو أكثر ما يقلقهم، الى جانب وضعهم المعيشي البائس. «فهم يشعرون